

المحور الثالث: نظريات التجارة الخارجية-الجزء 2-

1. النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية-النظرية الحديثة في التجارة الدولية -

أ. النظرية السويدية-نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج لهيكشر وأولين -

تعد نظرية هيكشر وأولين امتداداً لنظرية النفقات النسبية ذلك لأن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الدولية وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هكشر وأولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، وهذا يعني أن نظرية هيكشر - أولين بدأت من حيث انتهت إليه نظرية النفقات النسبية، ولذلك تعتبر نظرية هكشر و أولين نظرية مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها.

• فرضيات نظرية هيكشر وأولين

تقوم النظرية على مجموعة من الافتراضات المبسطة للواقع هي:¹

➤ أن العالم يتكون فقط من دولتين (أ،ب) يقومان بإنتاج سلعتين هما (س،ص) ويعتمدان على عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال .

➤ كلا البلدين يستخدمان نفس المستوى التكنولوجي في الإنتاج أي تشابه التكنولوجيا في البلدين . أي إن الإنتاج في كلا الدولتين يستخدم نفس التشكيلة من عوامل الإنتاج ، فإذا كانت أسعار هذه العوامل متساوية في الدولتين فلا داعي لحدوث التجارة بينهما لأن تكاليف الإنتاج واحدة فيهما ، أما إذا اختلفت أسعار هذه العوامل الإنتاجية أصبح هناك داع ودافع لحدوث التجارة الخارجية بينهما². إن تماثل الفن الانتاجي في الدولتين وبذلك تحيد تأثيره على أسعار عناصر الإنتاج فلا يبقى سوى جانب العرض الكلي من عناصر الإنتاج ليصبح المحدد الوحيد لأسعار عناصر الإنتاج .

➤ أن السلعة (س) كثيفة عنصر العمل Labour Intensive والسلعة (ص) كثيفة عنصر رأس المال ، Capital Intensive بمعنى أن السلعة (س) تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها إلى رأس المال . بينما السلعة (ص) على العكس تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر رأس المال مقارنة باحتياجها من عنصر العمل . ويمكننا القول إن السلعة (س) تتميز بارتفاع نسبة العمل / رأس المال أو انخفاض نسبة رأس المال / العمل مقارنة بالسلعة (ص).

➤ أن السلعتين (س)، و(ص) يتم إنتاجهما في ظل ظروف ثبات الغلة ، والمقصود بذلك أن زيادة المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال) بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج من السلعة بنفس النسبة . فعلى سبيل المثال زيادة المستخدم من عنصر العمل ورأس المال بنسبة %١٠ يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة.

➤ التخصص غير الكامل في الدولتين بعد التجارة ، بمعنى سيادة ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التي تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصر الإنتاج لإنتاج سلعة واحدة من السلعتين .

➤ إن تماثل كل من الأذواق وهيكل توزيع الدخل في الدولتين- بمعنى تطابق خريطة السواء بالنسبة لهما. -كمحددات للطلب على السلعتين (س)،(ص) تعزل تأثيره على الطلب على عناصر الإنتاج (رأس المال ، العمل).

¹-ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية ، برنامج مهارات التسويق والبيع، مركز التعليم المفتوح ، جامعة مها، مصر ، 2010، ص ص 39-40.

²-خالد المرزوك، مرجع سابق، ص 26.

المحور الثالث.....نظريات التجارة الخارجية

➤ سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عناصر الانتاج. ويعنى هذا الافتراض أن أسعار السلعتين (س) و(ص) تميل في الأجل الطويل الى ان تتساوى التكاليف وتختفى أى فرص لتحقيق أرباح غير عادية، ومن ناحية أخرى فإن سيادة المنافسة الكاملة في أسواق عناصر الانتاج تعنى عدم قدرة أصحاب عناصر الانتاج (العمل ، رأس المال) على تحديد معدل الجر وسعر الفائدة.

➤ المرونة التامة لتحرك عناصر الانتاج داخل كل دولة من نشاط إلى آخر ومن مكان إلى آخر وفقاً للعوائد الحدية، حيث تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الانتاج بين الدول ، حيث أن تحرك عناصر الانتاج بمرونة تامة على المستوى المحلى يؤدي إلى تساوى العوائد الحدية لعناصر الانتاج المتجانسة في كل المناطق والصناعات داخل نفس الدولة، بينما تحرك عناصر الانتاج دولياً يعنى تباين عوائد تلك العناصر على المستوى الدولى قبل قيام التجارة.

➤ عدم وجود تكلفة نقل وغياب أى شكل من أشكال تقييد حرية التجارة مثل الرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد أو التصدير .

➤ استخدام عناصر الانتاج المتاحة استخداماً كاملاً في الدولتين .

➤ توازن التجارة بين الدولتين ، بمعنى أن قيمة الصادرات تساوى قيمة الواردات

• تحليل نظرية هيكشر وأولين

ترجع نظرية هيكشر وأولين سبب قيام التجارة الدولية كما لاحظ التقليديون إلى اختلاف النفقات النسبية، ويضيف إلى أن اختلاف النفقات النسبية ترجع إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الانتاج المختلفة في كل منها، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلافاً في أثمان عناصر الانتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظراً لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرز قيام التجارة بين مختلف الدول، إذ ستجده كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في الداخل بتكلفة أقل، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الانتاج المتوفرة في مختلف الدول.¹

إن عامل الوفرة أو الندرة لعناصر الانتاج وما يتبعها من اختلافات نسبية في أثمان تلك العناصر ليس السبب الوحيد للاختلافات النسبية لأثمان السلع المتبادلة ، بل هناك عامل آخر وهو عامل فني يتوقف على احتياج بعض السلع في انتاجها الى مزج نسب مختلفة من عوامل الانتاج، وهو ما يطلق عليه بدالة الانتاج، فبعض السلع تحتاج فنياً لانتاجها الى توفر بعض عوامل الانتاج بدرجة اكبر من العوامل الأخرى، فبعض السلع مثلاً يحتاج الى عنصر الارض أكثر من رأس المال والعمل كزراعة القمح مثلاً، بينما سلعة كالمنسوجات تحتاج لرأس المال بنسبة اكبر من الارض والعمل.²

وبالتالي أرجع "أولين" قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسيين:³

➤ اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج فيما بين الدول المختلفة .*

¹-زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص56.

²- رانية سعيد أبو بكر، مرجع سابق، ص16.

³- ميراندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص41.

* هناك طريقتين لقياس الوفرة النسبية: 1- طريقة الوفرة المادية وتقاس الكمية الكلية المتاحة من رأس المال إلى الكمية المتاحة من العمل-2 طريقة الأسعار النسبية لعناصر الانتاج أسعار الفائدة/ أجور العمال لقياس الوفرة النسبية.

المحور الثالث.....نظريات التجارة الخارجية

➤ اختلاف نسبة تركيز عوامل الانتاج في انتاج السلع المختلفة .

وهكذا فإن البلد يصدر سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبيا، بينما يستورد سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج النادر لديه نسبيا.

ويمكن توضيح نظرية هكشر واولين من خلال المثال التالي:

لنفترض أن هناك 2 دول: أمريكا ، أستراليا ، الجزائر، حيث تتمتع كل دولة بتوفر عناصر الانتاج التالية:

الجدول رقم (07):عناصر الانتاج المتوفرة في الدول الثلاثة

| الدولة | كمية العمل | كمية راس المال | كمية الأرض |
|----------|------------|----------------|------------|
| أمريكا | 10 | 1000 | 20 |
| أستراليا | 05 | 10 | 900 |
| الجزائر | 1200 | 20 | 08 |

المصدر: من اعداد الباحثة .

نلاحظ من خلال الجدول أن كل دولة من هذه الدول تتوفر لديها العناصر الانتاجية بنسب متفاوتة، فأمریکا يتوفر لديها عنصر رأس المال بكميات وفيرة وبالتالي يجب أن تخصص في السلع وفيرة رأس المال، وأستراليا يتوفر لديها عنصر الأرض بكميات وفيرة وبالتالي فيجب أن تخصص في السلع وفيرة الأرض مثل المراعي، والجزائر يتوفر لديها عنصر العمل بكميات وفيرة وبالتالي فيجب أن تخصص في السلع وفيرة العمل.وعليه بعد قيام التجارة الدولية ستقوم أمريكا بتصدير السلع كثيفة رأس المال إلى كل من أستراليا والجزائر ، وتستورد السلع كثيفة العمال وكثيفة الأرض من الجزائر وأستراليا وكذا هو الحال بالنسبة للجزائر وأستراليا .

• انتقادات النظرية: من بين الانتقادات:

➤ اهتمام النظرية بالجانب الكمي لعناصر الانتاج) الندرة والوفرة (بينما أهملت الجانب النوعي لعناصر الانتاج كما ان افتراض تجانس عوامل الانتاج في جميع البلدان افتراض غير واقعي لان هذه العوامل تختلف وتتنوع باختلاف البلدان. كما أنه لا يمكن أن تتساوى نسب مزج هذه العناصر عند إنتاج منتج معين في بلدان مختلفة نظرا للفاوت التقني والفني الموجود بينهما

➤ إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي فقد إشتكت النظرية مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانية تحرك عناصر الإنتاج على المستوى الدولي.

➤ تفترض تبادل السلع في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالتالي إهمال الأسواق الاحتكارية.

➤ إهمال النظرية لتكاليف النقل التي تؤثر بشكل واضح على توطن الانتاج في بلد دون الآخر، فهي تخلف فجوة بين أسعار السلع المتداولة في الأسواق المختلفة.

➤ لا تعطي النظرية أي أهمية للظروف التاريخية في اكتساب الميزة النسبية في حين أن ذلك وارد أحيانا كأن يتوصل بلد ما إلى

انتاج سلعة معينة هذا البق التاريخي وحده يحقق ميزة نسبية.

المحور الثالث.....نظريات التجارة الخارجية

➤ ليس بالضرورة ان الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الانتاج في بلد معين يؤدي الى انتاج سلع كثيفة من هذا العنصر. وهذا ما يسمى بلغز اليونتييف.

ب. لغز يونتييف- ف- إختبار نظرية هكشر وأوليين عملياً-
 عمد بعض الاقتصاديين الى اختبار نظرية هكشر - أوليين في وفرة عوامل الانتاج اختصاراً عملياً بتطبيقها على صادرات وواردات دولة معينة. ومن أشهر الاختبارات التي جرت على نظرية هكشر - أوليين ما قام به الاقتصادى المعروف والروسى الأصل "فاسيلى ليونتييف" في عامي 1953 و 1956 بدراسة هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة اتجاه العالم الخارجى حيث استخدم ليونتييف بيانات عام 1947 هذه البيانات تضمنت المدخلات من عنصر العمل ورأس المال اللازم لانتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية وبدائل الواردات الأمريكية. ونظراً لتمتع أمريكا بوفرة نسبية في عنصر رأس المال ، ووفقاً لنظرية هكشر - أوليين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكون من سلع كثيفة رأس المال ، بينما وارداتها تتضمن سلع كثيفة العمل. ولكى يتأكد ليونتييف من صحة هذا التوقع فإنه قد احتاج الى بيانات عن درجة كثافة رأس المال والعمل فى هيكل صادرات وواردات أمريكا وهذه البيانات موجودة فى جداول المدخلات والمخرجات التي تعرض تفصيلاً لاحتياجات كل سلعة منتجة فى أحد القطاعات داخل الاقتصاد (من باقى القطاعات الأخرى) ونظراً لعدم توفر تلك البيانات عن الواردات الأمريكية فإن ليونتييف قد استعاض عنها ببيانات عن تكلفة بدائل الواردات الأمريكية التي يتم انتاجها محلياً كبديل للسلع التي يتم استيرادها من الخارج. والجدول التالى يوضح مدخلات رأس المال والعمل اللازمة لانتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات.¹

الجدول رقم (08): جدول المدخلات والمخرجات الأمريكي لعالم 1947.

| عوامل الإنتاج | الصادرات | الواردات المتنافسة |
|--|-----------|--------------------|
| كمية رأس المال (K) بالدولارات | 2.550.780 | 3091.339 |
| كمية العمل (L) بالفرد كل سنة | 182.313 | 170.004 |
| نسبة رأس المال / العمل (k/L) ألف دولار | 14 | 18 |

المصدر: من اعداد الباجثة

يتضح لنا من الجدول أعلاه ، أن بدائل الواردات الأمريكية تتمتع بارتفاع نسبة رأس المال/ العمل مقارنة بالصادرات الأمريكية ، معنى ذلك أن أمريكا تستورد سلع كثيفة رأس المال وتصدر سلع كثيفة العمل. وجاءت هذه النتيجة لتتعارض تماماً مع منطق نظرية هكشر وأوليين. ولقد قام ليونتييف بإجراء الدراسة مرة أخرى مستخدماً بيانات عن سنة 1951 ثم سنة ، 1956 ولكن المشكلة استمرت ، حيث أظهرت هذه الدراسات أيضاً تصدير أمريكا لسلع كثيفة العمل واستيراد سلع كثيفة رأس المال. وبالتالي فالنتائج التي توصل لها كانت تمثل لغزاً حقيقياً، ولا شك أن اعتماد ليونتييف على بيانات بدائل الواردات الأمريكية التي تنتج محلياً بدلاً من اعتماده على بيانات فعلية عن الواردات الأمريكية التي تنتج في الخارج هو المصدر الرئيسى للنتائج الخاطئة التي توصل إليها. ولعل

¹-ميراندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص ص 55-56.

المحور الثالث.....نظريات التجارة الخارجية

من أهم العناصر التي لم يأخذها في الحسبان هو عنصر رأس المال البشري الذي يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب والذي كان يجب أن يتم إضافته إلى رأس المال المادي. وهذا ما فعله اقتصادي يدعى "كنن Kenen" في عام 1965 بتقدير حجم رأس المال المال البشري في الصادرات وبدائل الواردات الأمريكية ثم إضافتها إلى رأس المال المادي لبيانات عام 1947 وهنا جاءت النتيجة مرضية مرضية واختفى لغز ليونتييف ، وأصبحت أمريكا مصدرة لسلع كثيفة رأس المال ومستوردة لسلع كثيفة العمل.

ثانيا : النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية

1. منحى التعلم

يربط هذا التحليل بين ارتفاع مستوى مهارات العمل والتحسين في الفن الانتاجي وبين إجمالي عدد المنتجات التي يتم انتاجها من نوع معين خلال فترة زمنية معينة، وليس حجم الاستثمارات في التعليم والبحوث، وفيما يتعلق بقدرة العمال على التعلم لوحظ أن عدد الساعات التي يقضيها العامل في صناعة منتج معين تميل للانخفاض بنسبة منتظمة كلما تضاعف الانتاج، وبالتوسع في تطبيق ذلك التحليل يمكن القول أن نفقات الانتاج جميعا تنخفض مع تراكم تجارب الانتاج،¹ وباسقاط هذا التحليل على التجارة الدولية نجد أنه في حالة دولتين الأولى رائدة في صناعة منتج كثيف العمل وعمالها مؤهلون ومدربون، ودولة داخلية في نفس الصناعة مبتدئة،² فنظرا لإفتقار الدولة اللاحقة إلى التجربة ورغم ما تتمتع به من ميزة نسبية لانتاجها كثيف العمل إلا أنها لن تستطيع في بادئ الأمر منافسة الدولة الرائدة، وباستطاعة الدولة الرائدة أن تبقي على فجوة بينها وبين الدولة اللاحقة،³ فالفجوة التكنولوجية والخبرة العملية لعمال الدولة الرائدة تجعل هناك فروقا بين قدرة الدولتين على المنافسة لصالح الدولة الرائدة وبمرور الوقت يكتسب العنصر البشري في الدولة المبتدئة خبرات تؤدي إلى تقلص الفجوة وإلى انخفاض نفقات الانتاج ودون أن ننسى أن المعدات ذات النفقة الرأسمالية تهتك و تتقادم مع مرور الزمن ،وهنا يتم التخلص من عبء التفوق التكنولوجي وهكذا تعود المزايا النسبية ونسب عوامل الانتاج للتحكم.⁴

2. نظرية معدل التبادل الدولي لليندر

نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق وتعود هذه النظرية إلى الاقتصادي ستافن ليندر Staffan Linder وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، حيث يرى ستافن ليندر أن سبب قيام التجارة الدولية يرتبط بالمزايا النسبية ، ولكن منشأ هذه المزايا لا يوجد في الاختلاف بين الهبات المبدئية لعوامل الانتاج، وليس يعني هذا أن اختلاف عوامل الانتاج لا قيمة له ،⁵ وبالتالي ليندر يرى بأن اختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، فهذا الاختلاف لا يفسر قيام التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي بل يعني أن له قيمة محدودة ويستدعي ذلك البحث عن إعتبرات أخرى.⁶

¹- زينب حسين عوض لله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنفدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، الأزاريطة، 2004، ص 33.

²- حساني رقية، مرجع سابق.

³- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 102.

⁴- حساني رقية، مرجع سابق.

⁵- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 78.

⁶- عبد الرحمان رواج، مرجع سابق، ص 125.

المحور الثالث.....نظريات التجارة الخارجية

وفي تفسيره لقيام التجارة الدولية يفرق ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية وتجارة المنتجات الصناعية، ففيما يخص تجارة المنتجات الأولية فإن التفسير الذي قدمه ليندر يتطابق والتفسير الذي تقدمه نظرية هكشر-أولين أي أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية وأن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج ، أما فيما يخص تجارة المنتجات الصناعية فإن نظرية ليندر ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى عامل تشابه الدخل ، فالدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية. وعليه فإنه يعتمد في تفسيرها على عوامل تتعلق بجانب الطلب لا العرض - تشابه نمط الطلب في الدول المختلفة-، إذ يرى لندر ضرورة توافر الشرطين التاليين لقيام التجارة الدولية في السلع الصناعية:

➤ يعتبر وجود طلب داخلي شرطاً ضرورياً لكي تدخل أي سلعة صناعية في نطاق الصادرات، مفاد ذلك أن أي سلعة لا بد وأن تنتج وتستهلك في الداخل قبل أن تتحول إلى سلعة تصديرية. ويعني ذلك أنه لا تستطيع أي دولة أن تحقق ميزة نسبية في إنتاج سلع صناعية ما لم تكن هذه السلع مطلوبة في السوق المحلي، وعليه فالطلب المحلي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق النسبية.

➤ أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق كثيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية، وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.

وكخلاصة لما سبق يرجع ليندر سبب قيام تجارة الدولية للمنتجات الصناعية إلى عنصر أساسي هو الطلب والذي تحدد انطلاقاً من متوسط دخل الفرد وعليه فإن الدول متشابهة الدخل ستكون أيضاً متشابهة الأذواق، بالتالي فإن فرص التصدير لكل دولة سيكون في أسواق دولة أخرى متشابهة لها من حيث الدخل ومن هذا المنطق فإن السوق الخارجي ما هو إلا امتداد للسوق الداخلي، إضافة إلى ذلك فإن الدول تقوم بتصدير السلع التي تملك أسواق كبيرة لها وذلك لأن كبر حجم الأسواق يؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج بسبب اقتصاديات الحجم الكبير .

ويأخذ على هذه النظرية ما يلي:¹

➤ السوق الخارجي ليست إمتداداً للسوق الداخلي في كل الدول ولكل السلع، إنما هناك بعض الدول تنتج للإستهلاك الأجنبي مثل الصين والهند فهي تنتج بعض المنتجات لدول العالم الأول وهذا لتدني تكلفة اليد العاملة فيها الذي يؤدي بدوره لتدني سعر السلعة نفسها والتي لا يقدر الفرد المحلي إقتنائها أو هو غير محتاج لها أصلاً فتوجه للسوق الخارجي مباشرة

➤ أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخل الفردية في البلدان المختلفة . وهذا يعود لإختلاف التقاليد والعادات والأديان وكذا الثقافاتإلخ. مما يؤثر على ميولات الأفراد لبعض السلع على حساب الأخرى.

3. نظريات اقتصاديات الحجم

و تشير اقتصاديات الحجم إلى الاتجاه النزولي لتكاليف الإنتاج للوحدة (أو نشاط آخر) مع نمو حجم الشركة الكبيرة التي تتمتع باقتصاديات الحجم ، و يمكن أن تنتج أحجاماً أكبر من المنتجات بتكاليف أكثر انخفاضاً من تلك الشركات المنافسة الأصغر

¹-علي محمد، "نظرية ليندر" كإتجاه حديث في تفسير قيام التجارة الدولية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

http://futurafase.blogspot.com/2009/11/blog-post_15.html ، نشرت يوم 2009/11/15 وأطلع عليها يوم 2020/02/07 على الساعة 07:00

المحور الثالث.....نظريات التجارة الخارجية

حجماً¹. ويقصد بها أيضاً تناقص متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل مع زيادة حجم الإنتاج أي توسيع نطاق الإنتاج أو حجم المؤسسة، حيث أن التكلفة المتوسطة لمؤسسة ما قد ترتفع أو تنخفض مع الزيادة في حجم الإنتاج، فإذا انخفضت التكلفة المتوسطة مع الزيادة في حجم الإنتاج نقول إن المؤسسة تحقق اقتصاديات الحجم أو أن عائدات الحجم تكون متزايدة و إذا كانت التكلفة المتوسطة لا تختلف مع حجم الإنتاج نقول عن عائدات الحجم أنها مستقرة (ثابتة) أما إذا كانت التكلفة تزداد بزيادة حجم الإنتاج هنا المؤسسة تحقق اقتصاديات الحجم السالبة أي عائدات الحجم تكون متناقصة². ونميز بين نوعين من الوفورات داخلية و خارجية³:

أ. **الوفورات الداخلية:** هنا يتم التركيز على الزيادة في العوامل الداخلية لرفع الإنتاج في المشروع للإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وذلك من خلال:

- **الوفورات الفنية:** وهي الزيادة في العوامل الفنية للإنتاج، ويتم تحقيقها من خلال الرفع في الطاقة الإنتاجية عن طريق الزيادة في توظيف عوامل الإنتاج، خاصة منها العمل ورأس المال وزيادة كفاءتها عن طريق تقسيم العمل، والأخذ بأحدث المبتكرات التكنولوجية. كما يتحقق هذا النوع من الوفورات من خلال التقليل من المخلفات والمنتجات الثانوية، وإمكانية الإستفادة من الفضلات، وهو ما تعجز عنه المشروعات الصغيرة، وإمكانية إجراء البحوث والتطوير.

- **الوفورات الإدارية:** وتتمثل في الزيادة في العوامل الإدارية للمشروع وذلك بأخذ الشكليات:

- إما بزيادة حجم الوحدة الإنتاجية.

- وإما يجمع عدد من الوحدات الإنتاجية تحت إدارة واحدة بحيث لا يترتب عليه زيادة مماثلة في تكاليف الإدارة، وهو ما يعزى إليه أحيانا اندماج بعض الشركات المستقلة، ولكنها شركات صغيرة أو متوسط وما تشهده الآن من شركات كبيرة. فالمشروع الكبير له القدرة على تجنيد أفضل المهارات والخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية لخدمته، مما يزيد في الكفاءة الإنتاجية للمشروع والتقليل في الإنفاق.

- **الوفورات التجارية:** وتتمثل في الزيادة من المقومات التجارية للمشروع من خلال الرفع من الكفاءة في شراء المواد الخام، وبيع المنتجات النهائية، والتخفيض في تكاليف النقل والدعاية والإعلان، واستغلال سمعته لترويج أنواع أخرى من المنتجات.

- **الوفورات المالية:** وتكون من خلال إمكانية الرفع من المقومات المالية للمشروع، بسهولة الحصول على الإئتمان، سواء بإصدار السندات وبيعها في الأسواق المالية، أو بزيادة رؤوس أموال المشروعات عند طريق الإكتتاب فيه، وإما بالإقتراض مباشرة من المؤسسات الإئتمانية المختلفة مثل البنوك.

ب. **الوفورات الخارجية:** أما فيما يخص وفورات الحجم الخارجية فإن المؤسسة بمفردها لا تستطيع التأثير على متوسط تكلفة الإنتاج فيها نتيجة الوفورات الخارجية، و لكنها تعتمد في ذلك على حجم القطاع الصناعي الذي تنتهي إليه المؤسسة، والذي يقوم بإنجاز

¹- روبرت بتس ديفدلي، ترجمة عبد الحكم الخزامي، الإدارة الإستراتيجية " بناء الميزة التنافسية"، دار الفجر، القاهرة، 2008، ص 141

²- فرحاني الزهرة، اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق دراسة حالة مؤسسة الإسمنت عين التوتة، مذكرة ماجستير - غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص 78.

³- العايب وليد، مرجع سابق، ص 25.

المحور الثالث.....نظريات التجارة الخارجية

بعض الأعمال و الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة في خفض متوسط تكلفة إنتاجها¹. وبمعنى آخر التركيز على زيادة توفر العوامل الخارجية التي تؤدي إلى الرفع من إنتاجية المشروع، ويأتي ذلك من خلال:

- التركيز: بتوظيف بعض الصناعات في إحدى المناطق المناسبة، فإن هذا سيؤدي إلى تحسين وتنمية المواصلات، واجتذاب العمال المهرة المدربين مما يزيد في الكفاءة الإنتاجية للمشروع، وظهور أسواق للمواد الخام قريبة، والذي له دور في تقليل تكاليف النقل.
- اشتراك المشروعات المترابطة في القيام بالأبحاث العلمية والفنية، وفي القيام بما يلزم من التجارب وتبادل المعلومات، وهو ما يؤدي إلى الرفع من الكفاءة الإنتاجية، وكذلك إيجاد طرق جديدة للإنتاج مما يساعد على خفض تكاليف الإنتاج.

• استخدام نموذج اقتصاديات الحجم في تفسير التجارة الخارجية

من بين الفرضيات التي قامت عليها نظرية هكشر-أولين في تفسير التجارة الدولية هي فرضية ثبات غلة الحجم و التي تعني زيادة حجم الإنتاج بنفس نسبة زيادة المدخلات الممثلة في عوامل الإنتاج. أما غلة الحجم المتزايدة فتعني زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة عوامل الإنتاج². وبالتالي تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الدولية تطورا وتعديلا آخر لنظرية هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كإحدى المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد على زيادة الإنتاج وبالتالي يتم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف مصنعة (السلع الوسيطة) وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير)³. وبالتالي ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة، مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى. على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى.

وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة وألمانيا الموحدة، فرنسا، إنجلترا، إيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغير مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورج، اليونان، الدول الإسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة⁴.

4. نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر

هذا النموذج قدمه بوسنر عام 1961 ويقوم على أساس أن الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول المتقدمة والمتخلفة يؤثر على هيكل التجارة الخارجية، فالأولى تحصل على ميزات نسبية مكتسبة بالشكل الذي يجعلها تتفوق على الثانية،

¹-على سدي نظرية التجارة الدولية، مطبوعة موجهة لطلبة ليسانس و ماستر تجارة دولية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2015/2014، ص 115.

²-على سدي مرجع سابق، ص 115.

³-عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص 124.

⁴-العايب وليد، مرجع سابق، ص 25-26.

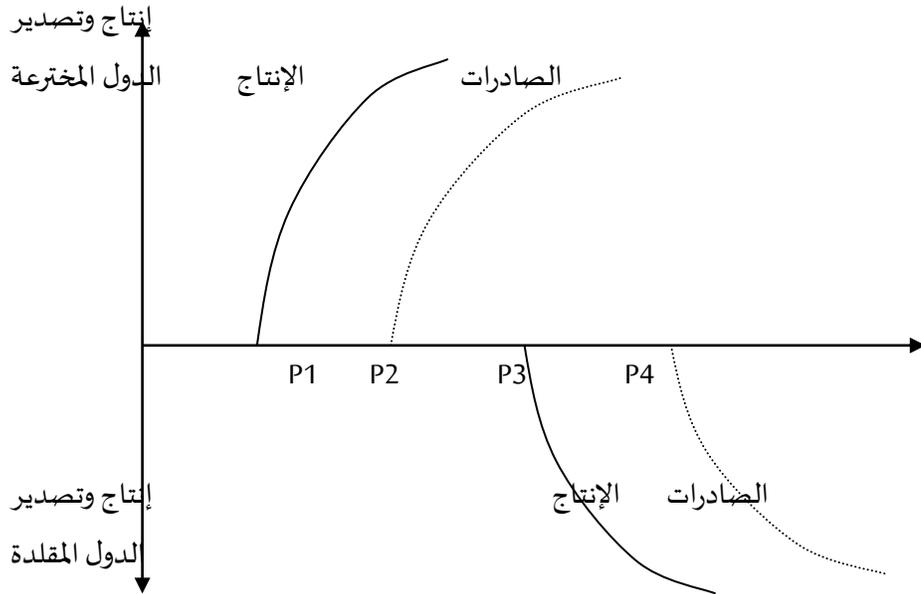
المحور الثالث.....نظريات التجارة الخارجية

مما يتيح لها من أن تقود التجارة لصالحها، وبالتالي فإن هذا النموذج يركز على وجود فجوة تكنولوجية بين النوعين من الدول، والذي ينعكس أثره على حركة التجارة الدولية، كما هذا التحليل يستند على وجود فجوتين¹:

➤ **فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد في الدولة صاحبة الاختراع P1 وبداية استهلاكه في الدول المقلدة P2 وخلالها تحتكر الدول المتقدمة انتاجه وتصديره.

➤ **فجوة التقليد:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة P1 (الدولة صاحبة الاختراع) وظهوره في الدول النامية (الدولة المقلدة) 3P، حيث تشارك في الانتاج. والشكل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): نموذج مفسر لنظرية الفجوة التكنولوجية



فبحوى نموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي وتصبح دوال الانتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، وعندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام كعامل مفسر لهيكل أو نمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.

ولكن ما يلاحظ على هذا النموذج بالرغم من بساطته أنه لا يوضح مدى الفترة الزمنية التي سوف ينتقل الإنتاج فيها من الدول المنتجة إلى الدول المقلدة أي فترة طويلة أو قصيرة، الأمر الذي شكل ثغرة في هذا النموذج وكان على نموذج دورة حياة المنتج أن تتصدى للإجابة عنها.

¹-عبد الغفار غطاس، مرجع سابق، ص 41.

المحور الثالث.....نظريات التجارة الخارجية

• تقييم نموذج الفجوة التكنولوجية

إن نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطع الإجابة عن السؤالين التاليين بالرغم من أهميتهما الكبرى في مجال التخصص والتبادل الدوليين وهما:¹

السؤال الأول: لماذا يقتصر ظهور الإختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، دون غيرها من الدول سواء أكانت من مجموعة الدول الصناعية الأقل تقدما، مثل بلجيكا، إسبانيا، هولندا، اليونان أو من مجموعة دول العالم النامي.

السؤال الثاني: ما هو طول الفترة التي يمكن للدولة صاحبة الإختراعات الإحتفاظ خلالها بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية، في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا، وبمعنى آخر ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها.

الأمر الذي شكل ثغرة في هذا النموذج، فكان على نموذج دورة المنتج أن تتصدى للإجابة عليهما وبذلك تكون الجوانب التحليلية للفكر التكنولوجي في الإقتصاد الدولي قد اكتملت.

5. نظرية دورة حياة المنتج لفرنون

لقد ظل نموذج الفجوة التكنولوجية عاجزا عن الإجابة على سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي وهما:²

➤ لماذا يقتصر ظهور الإختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان دون غيرها من البلدان المتقدمة مثل فرنسا و إيرلندا؟

➤ ما هي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية وما هي المزايا النسبية التي تصاحبها؟

وبذلك فإن المفكر الاقتصادي ريموند فرنون تمكن من الإجابة على هذين السؤالين من خلال نظرية أطلق عليها نظرية دورة حياة المنتج، والتي تعتبر كنظرية مكملة لتحليل "بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي ودوره في خلق المزايا النسبية. حيث أن اكتساب بعض الشركات لميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أكد فرنون أن تميزها يعود أساسا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج، تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتج بديل، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن، تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتج في البلدان المضيفة.³ وتدرس دورة حياة المنتج تدرس العلاقة بين المبيعات من المنتج خلال فترة زمنية معينة وعمر هذا المنتج ، بالإضافة إلى أهمية هذا النموذج في

¹-وليد العايب، مرجع سابق، ص28.

²-عبد الرحمان رواج، مرجع سابق، ص123.

³-رحال فاطمة، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2012، ص110.

المحور الثالث.....نظريات التجارة الخارجية

عملية التنبؤ بحجم المبيعات والظروف التنافسية والتكنولوجية التي ينشط فيها المنتج¹. ويميز فرنون بين ثلاث مراحل في دورة المنتج على النحو التالي²:

أ. المرحلة الأولى - المنتج الجديد -

وفي هذه المرحلة تنتج السلعة بكميات غير كبيرة وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة وفي هذه المرحلة تكون الكوادر العلمية والهندسية هي العوامل الأكثر أهمية، ويحتاج الأمر إلى يد عاملة عالية المهارة وتكون أسعار المنتج الجديد عالية ولهذا يكون الطلب عليها غير كبير خصوصا من قبل ذوي الدخل غير المرتفع، كما أن تصدير السلعة يكون محدودا، وتجدر الإشارة هنا أن ظهور منتج جديد يتطلب توافر شروط عديدة أهمها:

- كفاءة تقنية مادية وبشرية عالية؛
- مستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية؛
- سوق داخلي قادر على إستيعاب المنتجات الجديدة؛
- طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة وهو يعرف بالإبداع التكنولوجي، ومن هنا يرى فرنون أن الولايات المتحدة مؤهلة قبل غيرها من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الجديدة، ومن خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر على السوق الداخلي ونفقات الإنتاج تكون مرتفعة إضافة إلى إحتكار السوق من طرف المنتجين المحتكرين للتكنولوجيا.

ب. المرحلة الثانية (النمو أو التوسع والنضج)

وهنا يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولا متزايدا ويجري إنتاجها بصورة متزايدة أكثر فأكثر وتنخفض تكاليف إنتاجها وبالتالي أسعارها مما يضاعف الطلب عليها، كما يتزايد الطلب عليها في الخارج، حيث في البداية يتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الإبتكار، ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواءً بواسطة الشركة المنتجة نفسها أو بواسطة شركات أخرى وتظهر سلع مقلدة في بلدان أخرى وينتشر بيع حقوق التصنيع وفي هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة بالإنتقال إلى بلدان أخرى أقل تطورا من الناحية العلمية – التكنولوجية، وفي هذه المرحلة تتحسن نوعية المنتج ويكتسب مزيدا من التطور والتنوع ويزداد عدد السلع المنافسة وتظهر منافسة محلية بسبب تقليد التكنولوجيا من طرف شركات أخرى.

ج. المرحلة الثالثة المنتج النمطي-مرحلة الأقول:-

وهنا تصبح السلعة قديمة بسبب ظهور سلعة جديدة أكثر حداثة وتطورا تلي الحاجات نفسها، فعلى الرغم من الأسعار فإن الطلب على السلعة ينخفض وإنتاجها يتراجع، وتحدث مجموعة من التطورات يمكن إيجازها فيما يلي:

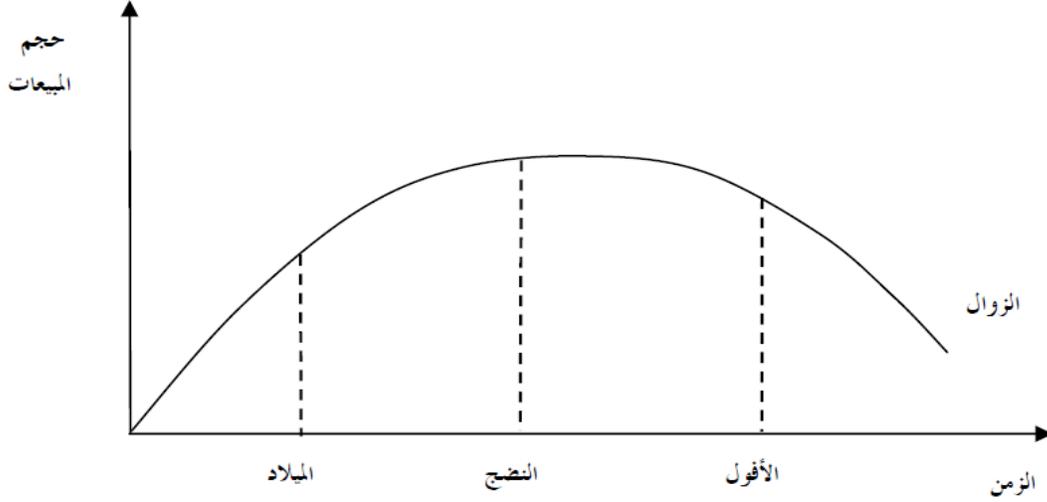
- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج وبذلك يصبح السعر هو الأداة الرئيسية التنافسية؛
- إختفاء ظاهرة إقتصاديات الحجم وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والمتناقصة؛
- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين مختلف الدول لأن التكنولوجيا تصبح نمطية وشائعة الاستعمال؛

¹-حساني رقية، مرجع سابق.

²-عبد الرحمان رواج، مرجع سابق، ص ص 123-124.

المحور الثالث.....نظريات التجارة الخارجية

- يترتب على نمطية السلعة إستبعاد إمكانية حدوث إنعكاس لدوال الإنتاج؛
 - تشابه ظروف الطلب لوجود شكل واحد ونهائي للسلعة في جميع الدول.
- الشكل رقم (02): دورة حياة المنتج



Source : Pierre Jacquemol, *La firme multinationale, une introduction économique*, édition economica ,paris,

1990, p60

6. نظرية التبادل اللامتكافئ

تعتبر هذه النظرية نقداً لنظرية الميزة النسبية لدفيد ريكاردو ، وكذا لنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج لكل من هكشر وأولين ، واللذان تعتمدان على فكرة قيام التبادل الدولي يعود إلى الميزة النسبية التي تمتلكها الدول وعلى مقدار حيازتها لعوامل الإنتاج، حيث ترى هذه النظريات أن التبادل الدولي يعود بالنفع على كل أطراف التبادل ، غير أن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، إذ أن عدم التكافؤ يعتبر السمة الأساسية المميزة للتبادل الدولي¹، وإنطلاقاً من هذا الواقع ظهرت إبتداءً من الخمسينات في كتابات بعض الاقتصاديين من أمثال ميردال وبريبش وسنجر وغيرهم بعض الأفكار التي تشكل في مجموعها " نظرية التبادل اللامتكافئ " ، وقد أوضح الاقتصادي السويدي ميردال أن التبادل الدولي لا ينتج عنه النفع المتبادل والإتجاه نحو التعادل في الدخل كما تقول النظرية الكلاسيكية بل أن إستنتاجات النظريات السابقة إنما جاءت وفقاً للافتراضات التي بنيت عليها مثل: التوازن المستقر، انسجام المصالح والمنافسة الكاملة²، حيث رد ميردال على هذه الافتراضات بما يلي³:

➤ أن العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية أي لا يوجد توازن مستقر وذلك يعني أن الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج والدخول تؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن إلى المزيد من الاختلافات؛

¹- عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000/2012، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2013/2014، ص 28.

²-عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص 128.

³- المرجع السابق، ص ص 128-129.

المحور الثالث.....نظريات التجارة الخارجية

- إن إنسجام المصالح لا يعبر إلا عن وجهة نظر الطرف المستفيد من النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي أي الدول المتقدمة؛
- إن المنافسة الكاملة لا وجود لها واقعيًا في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها الأخيرة.
- أما الاقتصادي الأرجنتيني راوول بريبيش فيرى أن تدهور شروط التجارة بالنسبة للدول النامية يعود بالفائدة بالدرجة الأولى على الدول الصناعية ، حيث أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة والمنتجات الأولية التي تنتجها الدول النامية يميل دائما لصالح الدول المتقدمة وهذا ناتج إلى عدم التكافؤ بين هاتين المجموعتين من الدول.¹
- وفي عام 1969 نشر الاقتصادي الفرنسي " أرجيري - إمانويل " مؤلفه " التبادل اللامتكافئ " الذي شرح فيه طبيعة علاقات التبادل التبادل بين الدول المتقدمة والمتخلفة، موضحا أنها تتميز بعدم المساواة أو بمعنى آخر أن التبادل غير متكافئ.²
- بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تدعم هذا الإتجاه من أهمها:³
- وجود الشركات متعددة الجنسيات وهي شركات احتكارية تسيطر على عمليات إنتاج وتوزيع منتجاتها في الدول المتخلفة وهذا ما يساعد على تحويل موارد دول الهامش إلى دول المركز؛
- احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا والمغالة في رفع أسعارها وهذا ما يترتب عليه تكنولوجيا تعمل ليس فقط على تحويل موارد الدول المتخلفة نحو الدول المتقدمة بل على تكريس سيطرة الثانية على الأولى.

¹-عز الدين علي، مرجع سابق، ص28.

²-المرجع السابق، ص29.

³-عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص130.